الوقف والابتداء في مواضع انتقال الخطاب بسورة يوسف وأثره في تعيين القائل والمخاطَب: دراسة تفسيرية تطبيقية

م. م. عبدالكريم كامل حسين عبد

وزارة التربية– المديرية العامة لتربية الأنبار

bd7659356@gmail.com

تاريخ الاستلام 2026/7/22 تاريخ القبول 2026/8/18 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يدرس البحث أثر الوقف والابتداء في تعيين القائل والمخاطَب عند انتقال الخطاب في سورة يوسف، ضمن مدوّنة تطبيقية محصورة في ثلاث وحدات :الآية"29" ، والآيتان"46–45" ، والآيات "53–51". ويعتمد مصفوفةً من القرائن تفصل بين ما يثبته السياق والنظم والصيغة، وما يجسّده الوقف في الأداء. واستندت المقارنة إلى طائفة موسّعة من كتب الوقف والابتداء الأصلية، مع موازنة أقوال المفسرين وعدم جعل علامة الوقف دليلًا مستقلًّا على نسبة الكلام . وأظهر التطبيق أن تغيّر المخاطَب في الآية "29" تثبته صيغة الأمر أولًا، ويبرزه الوقف على ﴿هَذَا﴾؛ وأن الانتقال بعد ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ منشؤه تعاقب المشهد والنداء، ويؤكده الوقف؛ وأن نسبة الآيتين "53–52" تبقى خلافية، لأن حكم الوقف فيها تابع للترجيح التفسيري. ويميل التحليل المحلي إلى استمرار كلام امرأة العزيز، مع إثبات قوة نسبة الكلام إلى يوسف في التراث. وخلص البحث إلى أن الأداء الصوتي قرينة مفسّرة لا منشئة للمعنى، وأن الترجيح لا يستقيم إلا باجتماع السياق والنحو والضمائر وأقوال أئمة الفن.

الكلمات المفتاحيّة: الوقف والابتداء، انتقال الخطاب، سورة يوسف، القائل، المخاطَب، الحذف السردي.

Stopping and Resumption at Discourse Transitions in Surat Yusuf and Their Effect on Identifying Speaker and Addressee: An Applied Exegetical Study

Abd Alkarim Kamel Hussein Abed
Ministry of Education- General Directorate of Anbar Education

Abstract:

This study examines how stopping and resumption contribute to identifying speakers and addressees at discourse transitions in Surat Yusuf. Its applied corpus is limited to verse 29, verses 45–46, and verses 51–53. The analysis uses an evidence matrix that distinguishes meanings established by syntax, lexical form, pronoun reference, and narrative context from meanings merely represented in oral performance. It compares a broader set of primary works on stopping and resumption with major exegetical opinions, without treating a pause mark as independent proof of speaker attribution. The study finds that the addressee shift in verse 29 is established primarily by the masculine and feminine imperatives and then highlighted by pausing at "this"; that the scene transition after "send me" arises from the request, movement, and subsequent vocative and is reinforced by pausing; and that verses 52–53 remain disputed because the stopping judgment follows the exegetical attribution. The local textual analysis favors continuity in the wife's speech while recognizing the substantial traditional case for attribution to Joseph. The study concludes that vocal performance is an interpretive representation rather than the source of meaning, and that sound judgments require the convergence of context, syntax, pronoun reference, and the testimony of specialists.

Keywords: Stopping and Resumption, Discourse Transition, Surat Yusuf, Speaker, Addressee, Narrative Ellipsis.

المقدّمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدىً وبيانًا، وأودع نظمه من الدقة ما تتجدد به وجوه التدبر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح من تلا كتاب الله وبيّن معانيه، وعلى آله وصحبه أجمعين .أمّا بعد؛ فإن القصة القرآنيّة لا تُسمع أصواتًا متجاورة من غير نظام؛ فلكل قول جهة يصدر عنها، ومخاطَب يتجه إليه، ومشهد يهيّئ له .ويتميّز الخطاب في سورة يوسف بسرعة الحركة؛ إذ ينتقل المتكلم من شخص إلى آخر في الجملة نفسها، ويختصر السرد طريقًا كاملًا بين

كلمتين، وقد يجيء قول جديد من غير تصريح باسم قائله .وفي هذه المواضع تسهم صناعة الوقف والابتداء في إظهار الحدّ بين الصوتين أو المشهدين، على أن يظل تحديد ذلك الحد تابعًا للنظم والسياق والقرائن اللفظية.

بنى أئمة هذا الفن أحكامهم على المعنى والعلاقة بما بعد الموضع، لا على انقضاء النفس وحده .وقد قسّم الداني الوقف بقوله: "الوقف على أربعة أقسام :تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك" [1]، ثم عرّف التام بأنه "الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده" [2]. وتفيد عبارته أن صلاح الابتداء جزء من الحكم؛ لأن البداية قد توهم في ذهن السامع قائلًا جديدًا أو موضوعًا جديدًا .ومن ثم لا تكون السكتة الصوتية منشئةً للعلاقة الدلالية، بل تمثيلًا مسموعًا لعلاقة سبق أن دل عليها التركيب.

ويؤكد زكريا الأنصاري هذا الأصل حين يقرر أن "المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها"[3]، كما يبين محمود خليل الحصري أن الوقف قد ينبه السامع إلى معنى الآية، وأن الوصل قد يوهم معنى غير مراد[4]. وتتأكد أهمية ذلك في القصص لتناوب صوت الراوي وأصوات الشخصيات، وقد نُقل في بيان مكانة هذا العلم أن معرفة المعنى لا تستقيم من غير معرفة مواضع الفصل والوصل[5]. غير أن هذه النصوص لا تجعل كل وقف منشئًا لمعنى مستقل؛ فحكم الوقف نفسه ثمرة نظر في النحو والتفسير والسياق، ثم يأتي الأداء ليكشف هذا النظر في السماع.

تتحدّد المشكلة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر الوقف والابتداء عند انتقال الخطاب في تعيين القائل والمخاطَب في المواضع المختارة من سورة يوسف؟ ويتفرع عنه: كيف يكشف الوقف انتقال المخاطَب داخل الآية؟ وكيف يدل على مشهد محذوف بين آيتين؟ ومتى يكون حكم الوقف تابعًا للخلاف في القائل بدل أن يكون حاسمًا له؟ وما القرائن التي ينبغي ضمها إلى الأداء عند تعارض احتمالات نسبة الكلام؟

تنبع أهمية البحث من جمعه بين علم الوقف والتحليل التفسيري للصوت السردي .وتتمثل أهدافه في بناء ضابط إجرائي لانتقال الخطاب، وتحليل المواضع الثلاثة تحليلًا تطبيقيًّا، والموازنة بين أحكام أئمة الوقف وأقوال المفسرين، وبيان حدود الاحتجاج بالوقف في تعيين القائل .واعتمد البحث المنهج الاستقرائي لحصر النصوص في المدوّنة، والمنهج التحليلي لقراءة الصيغ والضمائر، والمنهج

المقارن لوزن الاحتمالات؛ مع تقديم القراءة التي تجمع أكبر عدد من القرائن المستقلة بأقل مقدار من الحذف غير المصرّح به.

وفي الجانب التقني، وُظّفت أدوات الذكاء الاصطناعي بوصفها وسيلةً مساندة في تنظيم المادة الأولية، ورصد مواضع التكرار، واقتراح صيغ لغوية بديلة، ومراجعة الاتساق الطباعي .ولم تُعتمد مخرجاتها مصدرًا علميًّا أو دليلًا تفسيريًّا؛ إذ عاد الباحث إلى النسخ المحققة من المصادر، وتحقق من النقول والصفحات، وأعاد بناء التحليل والترجيح وفق القرائن المصرّح بها، وتبقى المسؤولية العلمية عن النص والنتائج للباحث وحده.

حدود البحث موضوعيّة لا إحصائيّة شاملة؛ فهو لا يستوعب جميع وقوف السورة، وإنما يختار ثلاثة أنماط ممثلة :انتقال المخاطَب داخل قول واحد في الآية"29" ، وانتقال المشهد والقائل بين الآيتين"46–45" ، وتعدد الأصوات مع الخلاف في القائل في الآيات ."53–51" وبذلك يظل العنوان مطابقًا للمدوّنة، ولا يتحول البحث إلى فهرس لأحكام الوقف في السورة كلها.

أما الدراسات السابقة، فمن أقربها دراسة الجبر والمشعل التي جمعت أقوال محمد بن عيسى المقرئ من سورة يوسف إلى الحجر، وتركز غرضها في أقوال إمام بعينه وقواعد اختياره[6]؛ ودراسة الملاد وشكري في" الموصول لفظًا المفصول معنى"، وقد استقرأت مواطن أوسع في السورة وردّتها إلى ضوابط الحذف والاستئناف وعود الضمير وغيرها[7] . ويفترق البحث الحالي عنهما في قصر المدوّنة على انتقال الصوت التخاطبي، وفي جعل تعيين القائل والمخاطَب هو المتغير الذي تُقاس به ثمرة الوقف، وفي تخصيص موضع "53–52" بموازنة دقيقة بين نسبتين للكلام.

اقتضت الخطة تمهيدًا نظريًّا ومنهجيًّا موجزًا يضبط المفاهيم وحدود الاستدلال، ثم ثلاثة مباحث تطبيقية مرتبة بحسب مواضع الآيات، يعقبها مبحث تركيبي للضوابط المستخلصة، وجدول ختامي يلخص النتائج التطبيقية. وأُثبتت الآيات كاملة بين مزهّرين، ووُضعت النقول الحرفية بين علامتي تنصيص، وربطت كل إحالة بطبعتها وصفحتها؛ ليبقى الفصل ظاهرًا بين كلام المصادر والتحليل الذي يقدمه البحث.

تمهيد نظري ومنهجي موجز: الوقف وانتقال الخطاب وحدود الاستدلال

أولًا :الوقف بوصفه حدًّا دلاليًّا

الوقف في هذا البحث سكتة اختيارية على كلمة تامة الرسم، يتبعها استئناف من اللفظ اللاحق، وليس قطع القراءة بنية الإعراض .ويدخل في التحليل وصف القدماء للموضع بأنه تام أو كاف أو حسن؛ لأن هذه الأوصاف تكشف مقدار استقلال الكلام وتعلقه بما بعده .أمّا الابتداء فهو الجانب المكمل :ليس السؤال أين ينتهي الصوت فحسب، بل بأي معنى ومن أي جهة يبدأ الكلام التالي. وقد يحسن الوقف في ذاته، ثم يقبح الابتداء بما بعده إذا أوهم نسبة قول أو حكمًا غير صحيح.

تستعمل الدراسة عبارة" الحد الدلالي "للدلالة على النقطة التي تنتهي عندها وحدة قول أو خطاب، ولو ظل السياق القصصي متصلًا .وقد يقع الحد بعد فعل أمر فيتحول المخاطَب من المذكر إلى المؤنث، أو عند رأس آية تختصر انتقالًا مكانيًّا، أو يكون محل خلاف لأن النص يحتمل استمرار المتكلم. ولا تتطابق حدود الآيات دائمًا مع حدود الأقوال، كما لا تتطابق الجملة النحوية بالضرورة مع المشهد السردي كله.

ويستلزم التحليل التمييز بين ثلاثة مستويات :السياق الذي يحدد المشهد والمرجع، والنظم الذي يبين العلاقات النحوية والصرفية، والأداء الذي يجسد الحد في السماع .فالتعلق اللفظي يمنع استقلال ما بعد الوقف إعرابًا، والتعلق المعنوي يبقي الموضوع مستمرًا مع جواز استئناف الجملة، أمّا انتقال الخطاب فيضيف سؤالين تداوليين: من يملك فعل القول؟ ولمن تتجه صيغة الأمر أو النداء؟ وبذلك لا يُنسب إلى الوقف ما أنشأته قرينة سياقية أو صرفية سابقة عليه.

ثانيًا :مفهوم انتقال الخطاب ومؤشراته

يقصد بانتقال الخطاب كل تحوّل ظاهر أو مقدّر في مركز القول :انتقال القائل، أو المخاطَب، أو المقام الذي يجمعهما .وتظهر علاماته في فعل القول، وضمير الخطاب، وجنس صيغة الأمر، والنداء، ومرجع أسماء الإشارة، وتعاقب المكان والزمان .فإذا اجتمعت قرينتان مستقلتان قوي الانتقال؛ فالتحول من ﴿أَعْرِضْ﴾ إلى ﴿وَاسْتَغْفِرِي﴾ يثبت صرفيًّا قبل أن يجسده الوقف، والنداء بـ﴿يُوسُفُ﴾ بعد طلب الإرسال يكشف وصول المتكلم إلى مقام جديد قبل أن تؤديه السكتة.

وقد يصرح النص بانتقال القائل :﴿قَالَ﴾، و﴿قُلْنَ﴾، و﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾؛ وقد يدل عليه السياق من غير فعل قول جديد .وفي الحالة الثانية تزداد قيمة الوقف التمثيلية، لكنها لا تستقل بالحكم؛ إذ قد يختار العالم الوقف لأنه نسب اللاحق إلى قائل جديد، لا أنه عرف القائل من الوقف وحده .وهذا الفرق لازم في الآيتين"53–52" ، وإهماله يؤدي إلى مصادرة دائرية :يثبت الوقف بنسبة الكلام، ثم تثبت النسبة بالوقف نفسه.

تعتمد الموازنة خمس قرائن لا يُفهم ترتيبها على أنه إلزامي: التصريح باسم القائل، ومطابقة صيغة الخطاب للمخاطَب، وأقرب مرجع صالح للضمير، واتصال المشهد من غير حذف، وشهادة أئمة الوقف والمفسرين. ولا يُلغى احتمال لمجرد حاجته إلى حذف؛ لأن الإيجاز القصصي ثابت، غير أن الحذف يحتاج إلى علامة تبرره. وإذا أمكن حمل الكلام على المتكلم القريب من غير تقدير انتقال، كان ذلك أصلًا إجرائيًّا مرجحًا ما لم يعارضه دليل أقوى.

ثالثًا :مصفوفة المدوّنة ومدوّنة المصادر

تمثل الآية "29" انتقالًا داخليًّا؛ فالقائل واحد على الراجح، بينما يتغير المخاطَب من يوسف إلى امرأة العزيز. وتمثل الآيتان "46–45" انتقالًا مشهديًّا؛ إذ يخاطب الناجي الملك وملأه، ثم يظهر مخاطبًا يوسف في السجن بعد أحداث مطوية .وتمثل الآيات "53–51" انتقالًا مركبًا؛ ففي الآية "51"ثلاثة أقوال مصرّح بها، ثم يرد كلام مختلف في نسبته .وتتيح هذه الأنماط اختبار أثر الوقف من الحالة الأوضح إلى الحالة الأكثر خلافًا.

توسعت الموازنة في كتب الوقف الأصلية؛ فإلى" المكتفى "للداني و"القطع والائتناف "للنحاس، استُحضرت أحكام" إيضاح الوقف والابتداء "لابن الأنباري، و"علل الوقوف "للسجاوندي، و"المقصد " لزكريا الأنصاري، و"منار الهدى "للأشموني، مع الإفادة المنهجية من" معالم الاهتداء "للحصري و"النشر "لابن الجزري. وستُعامل أوصاف ""التام "و"الكافي "و"الحسن "بوصفها شهادات على فهم بنية الخطاب، لا أوامر أداء منفصلة عن عللها؛ فإذا اختلفت الأحكام، كُشف عن الخلاف النحوي أو التفسيري الكامن وراءها.

القسم التطبيقي: مواضع انتقال الخطاب في سورة يوسف

المبحث الأول: انتقال المخاطَب داخل الآية" يوسف: 29 "

أولًا :النص وبنية الأمرين

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[8]

جاءت الآية خاتمة لمشهد الشاهد وشق القميص، وفيها أمران متجاوران :﴿أَعْرِضْ﴾ للمذكر المفرد، و﴿وَاسْتَغْفِرِي﴾ للمؤنثة المفردة .والقرينة الصرفية هي الدليل الأول على تغيّر المخاطَب، لأن النص لم يكرر فعل القول ولم يسم المخاطَب الثاني .ويأتي الوقف على ﴿هَذَا﴾ ليجسّد هذا التحول في الأداء؛ فيسمع المتلقي تمام التكليف الأول، ثم يبدأ الخطاب الثاني بصيغة لا تحتمل يوسف . ومن ثم لا ينشئ الوقف المعنى، بل يبرزه ويمنع التباس توزيعه على طرفي الخطاب.

اسم ﴿يُوسُفُ﴾ منادى حذفت أداته، وهو أول علامة على المخاطَب. ثم جاء اسم الإشارة ﴿هَذَا﴾ جامعًا الواقعة التي طلب العزيز كتمانها أو الإعراض عن ذكرها. وعند تمام هذا الطلب يلتفت إلى زوجته من غير إعادة اسمها؛ لأن تاء التأنيث في الأمر أدت وظيفة التعريف .لذلك يتكون الخطاب من وحدتين متوازيتين: نداء وأمر ليوسف، ثم أمر وتعليل للمرأة. ويختلف مضمون الأمرين بما يناسب موقع كل واحد: صيانة الخبر من جهة المظلوم، وطلب الاستغفار من جهة المعتدية.

ثانيًا: شهادة كتب الوقف وتعيين القائل

نص الداني على قوله :"﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ تام، و﴿مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ أتم"[9]؛ ووافقه ابن الأنباري في أصل الحكم فقال :"﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ تام، و﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ أتم منه"[10]. لا تعني درجة التمام انقطاع القصة، بل تمام خطاب موجّه إلى يوسف وإمكان الابتداء بالأمر المؤنث، ثم انتهاء قول العزيز كله عند خاتمة الآية.

وكان النحاس أكثر تصريحًا بالعلة؛ إذ قال :"﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ تم، وهو قول أبي حاتم، قال: ثم أقبل على المرأة فقال :﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾"[11]. ووصف السجاوندي الموضع بأنه "سكتة للعدول عن مخاطب إلى مخاطبة"[12]، في حين خفّض الأشموني درجته إلى

الحسن، وجعل ﴿الْخَاطِئِينَ﴾ كافيًا[13]. يكشف هذا التنوع اتفاق المصادر على وجود حد في التوجيه، مع اختلافها في درجته الاصطلاحية؛ فلا يصح اختزال الموقف التراثي في حكم واحد.

أما القائل، فالسياق الأقرب يجعله العزيز صاحب الحكم في البيت؛ فهو الذي قال قبل ذلك ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾، وهو القادر على أن يطلب من يوسف الإعراض ومن امرأته الاستغفار .ولا توجد علامة على دخول الشاهد أو راوٍ آخر بين الجمل. لذلك يجتمع في الموضع ثبات القائل وتغيّر المخاطَب، وهو ما يجعله النموذج الأنقى لقياس أثر الوقف بعيدًا عن خلاف نسبة الكلام.

ثالثًا: قراءة ابن عاشور ووظيفة الإقبال

قرر ابن عاشور أن "جملة ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ من قول العزيز؛ إذ هو صاحب الحكم"[14]، ثم شرح أن العزيز وجّه الخطاب إلى يوسف، وبعدها أعاده إلى المرأة، وسمّى هذا الأسلوب "الإقبال"[15]. يضيف هذا التحليل إلى حكم الوقف وصفًا بلاغيًّا؛ فالانتقال اقتصاد في القول تعرف جهته من الصيغة، ويؤدي الوقف وظيفة تمثيله سمعيًّا من غير أن يكون أصل إثباته.

ولا يقتضي الوقف بعد ﴿هَذَا﴾ أن تكون الجملة التالية منقطعة معنويًّا؛ فالأمران يصدران عن حكم واحد لمعالجة واقعة واحدة .إنما يقطع الوقف علاقة التوجيه :انتهى ما يخص يوسف وبدأ ما يخص المرأة. لذلك يوصف الموضع بالتام من جهة استقلال القول الأول، مع بقاء التناسب القصصي. وهذه الملاحظة مهمة؛ لأن التام في اصطلاح المتقدمين لا يعني دائمًا نهاية موضوع بعيد، بل قد يعني تمام تركيب واستئنافًا لا يتعلق به إعرابًا.

رابعًا: وظيفة الوقف وحدود الأداء الصوتي

لا يحتاج القارئ الخبير إلى السكتة ليثبت تغيّر المخاطَب؛ فالتذكير والتأنيث كافيان لذلك .غير أن الوصل السريع قد يضعف وضوح لحظة التحول عند السامع، فيأتي الوقف بعد اسم الإشارة بوظيفة تعليمية وأدائية :يوزع الأمرين على صاحبيهما توزيعًا مسموعًا. وبذلك تكون القرينة اللفظية منشأ الحكم، ويكون الوقف أداة إظهاره، وتكون النبرة عنصرًا مساعدًا لا دليلًا مستقلًّا.

ويترتب على هذا التفريق أن المعنى لا يتغير بتغير مقدار النفس أو جودة الأداء؛ فالاستغفار موجّه إلى المرأة في جميع الأحوال. إنما يختلف مقدار ظهور هذا التوجيه في السماع. وإذا نُسبت

الدلالة إلى الوقف وحده غُيّبت القرينة الصرفية الأقوى، وإذا أُهمل الوقف فاتت وظيفته في تنظيم التلقي ومنع الالتباس العارض.

والنتيجة أن الوقف هنا شاهد مؤيد لا منشئ؛ لأنه متساند مع نداء يوسف، وتذكير الأمر، وتأنيث الأمر اللاحق، واستمرار القائل. وقد التقطت كتب الوقف هذا التحول، لكنها اختلفت في درجته بين التام والحسن والكافي؛ وهو اختلاف يؤكد ضرورة عرض الأقوال مجتمعة وربطها بعللها.

المبحث الثاني: الوقف وكشف الانتقال المشهدي" يوسف: 46–45 "

أولًا: اكتمال الطلب في مجلس الملك

﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ (16)

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(17)

تبدأ الوحدة في مجلس الملك بعد عجز الملأ عن تعبير الرؤيا؛ فيتذكر الناجي صاحبه في السجن، ويعد الحاضرين بأن ينبئهم بالتأويل، ثم يطلب الإرسال. ويتجه ضمير الجمع في ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ وواو الجماعة في ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ إلى الملك ومن معه أو إلى أهل المجلس القادرين على الإذن. ويكتمل الطلب عند رأس الآية، ولا يكون يوسف حاضرًا في هذا المقام؛ فالسياق المكاني وفعل الإرسال هما أصل الدلالة على الانتقال، ثم يأتي الوقف ليغلق هذا المقام في الأداء.

تفتتح الآية التالية بنداء يوسف من غير ذكر الإرسال والخروج والوصول إلى السجن .والنداء قرينة لفظية على مشهد جديد، والمتكلم هو الناجي نفسه، لكن المخاطَب تغيّر من أهل المجلس إلى يوسف. وبين الخطابين سلسلة أفعال طواها النظم :أُذن له، وخرج، وسار، ودخل على يوسف، ثم قال. ولا تثبت هذه الأفعال من طول السكتة، بل من فعل الطلب واستحالة اتحاد المكان وابتداء النداء؛ أمّا الوقف فيجعل الانتقال مسموعًا بعد أن أثبته السياق.

ثانيًا: حكم الداني والنحاس

قال الداني :"﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ تام، وقيل: كاف"[18]؛ غير أن ابن الأنباري وصف الموضع بالحسن[19]، وجعله زكريا الأنصاري تامًّا[20]، وقال الأشموني: "فأرسلون تام باتفاق"[21]. وتكشف المقارنة أن عبارة الاتفاق عند الأشموني تعبّر عن اختياره أو عن المادة التي جمعها، لكنها لا تلغي

وصف ابن الأنباري المخالف .والمشترك بين هذه الأحكام هو صلاح الوقف والابتداء بالنداء، أمّا درجة الاستقلال المعنوي فتظل محل تنوع.

ونقل النحاس حكمًا أوضح فقال: "﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ فإنه تمام عند نافع وأبي عبد الله وأحمد بن جعفر، قال :ثم ابتدأ النداء فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ "[22]. وتضع عبارة "ثم ابتدأ النداء" معيارًا للأداء، كما تحمي اسم يوسف من أن يسمع تابعًا لطلب الإرسال، مع أن الرفع وصيغة النداء يمنعان هذا الوهم عند المتخصص.

ولا يضع السجاوندي في سياق الآيات "43–49" رمزًا صريحًا عند ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾، مع إثباته رموزًا لمواضع أخرى في الوحدة[23]. وهذا الصمت لا يساوي منع الوقف، لكنه يمنع تعميم دعوى الإجماع .لذلك تفرق الدراسة بين أمرين: جواز الوقف الذي تؤيده بنية الطلب والنداء، والدرجة الاصطلاحية التي اختلفت فيها المصادر أو لم تنص عليها.

ثالثًا: الإيجاز عند ابن عاشور

نبه ابن عاشور إلى أن "الخطاب بالنداء مؤذن بقول محذوف في الكلام، وأنه من قول الذي نجا وادّكر بعد أمة"[24]، ثم قرر: "وحذف من الكلام ذكر إرساله ومشيه ووصوله؛ إذ لا غرض فيه من القصة، وهذا من بديع الإيجاز "[25]. يفسر هذا النص منشأ الانتقال :اكتمال الغرض في المجلس يسمح بإسقاط الطريق، وافتتاح النداء يكفي لإثبات الوصول؛ فالوقف تابع لهذا البناء ولا يقوم مقامه. ويترتب على الحذف تغير مرجع ضمير الجمع؛ ففي ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ المخاطبون قادرون على الإرسال، وفي ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ يصبح" الناس "هم الذين تركهم الساقي وراءه وينتظرون التأويل، وبينهما يوسف مخاطَب مفرد بالأمر ﴿أَفْتِنَا﴾. وهذه الشبكة الضميرية لا تستقيم في مشهد واحد؛ ومن ثم يُظهر الوقف انقسامها الطبيعي: جماعة ترسل، ونبي يُستفتى، وجماعة ينتظر الساقي أن يرجع إليها.

رابعًا: أثر الابتداء بـ﴿يُوسُفُ﴾

الابتداء باسم يوسف يقتضي أداء النداء؛ فهو منادى مبني على الضم في محل نصب، وحذفت أداته لقربه في مقام المخاطبة. ثم جاء الوصف ﴿أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ تمهيدًا للطلب واستعطافًا للمخاطَب. ويعيد الاستئناف بناء اللقاء في السماع، لكن إعراب الاسم وقرينة النداء يظلان أقوى من النبرة في إثبات المشهد الجديد.

ويفيد الحد كذلك في ضبط شبكة الضمائر :أهل المجلس مخاطَبون بالجمع في ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾، ويوسف مخاطَب مفرد في ﴿أَفْتِنَا﴾، و"الناس "هم الذين تركهم الساقي وراءه وينتظرون التأويل .وهذه الشبكة لا تستقيم في مقام واحد؛ لذا يبرز الوقف انقسامها الطبيعي، من غير أن يُنسب إليه إنشاء الانتقال .

يمكن وصف الموضع بأنه مثال لـ"الابتداء الكاشف للحذف". فالحذف يُعرف من استحالة حضور يوسف في مجلس الملك، ومن فعل الإرسال، ومن النداء الجديد؛ والابتداء لا ينشئه بل يجعله مسموعًا. ومن ثم لا تكفي علامة الوقف في المصحف لتفسير الانتقال، بل تضم إليها حركة الفعل ومرجع الضمير ومكان الشخصيات.

خامسًا: الفرق بين تمام المعنى واستمرار القصة

قد يعترض بأن قصة الرؤيا مستمرة، فكيف يوصف الوقف بالتام؟ والجواب أن التمام يتعلق عند من اختاره بوحدة القول لا بانتهاء الغرض الكلي؛ فقد انتهى وعد الناجي وطلبه من أهل المجلس، ثم بدأت مرحلة تحصيل الجواب. أمّا من وصفه بالحسن أو الكافي فلاحظ استمرار سبب الذهاب وموضوع الرؤيا. وهكذا يكشف اختلاف الدرجة عن اختلاف جهة النظر، لا عن خلاف في وقوع الانتقال المشهدي نفسه.

ولا ينبغي تحويل طول السكتة إلى قرينة تفسيرية مستقلة؛ فالمعتبر أن يستقر معنى الطلب من غير أن يوهم القارئ انتهاء القصة. ويؤدي الوقف هنا وظيفة بلاغية محددة :تمثيل القفزة السردية التي أثبتها السياق، ثم فتح المشهد الجديد بالنداء.

والنتيجة أن القائل ثابت قبل الوقف وبعده، بينما يتغير المخاطَب والمكان ويتقدم زمن محذوف بين القولين. وقد دل السياق والنداء على ذلك أولًا، ثم جاءت أحكام الوقف بدرجاتها المختلفة لتسجّل تلقي العلماء لهذه البنية.

المبحث الثالث: تعدد الأصوات والخلاف في القائل" يوسف: 53-51 "

أولًا: الأصوات المصرّح بها في سؤال الملك

﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (26)

﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾[27]

﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[28]

تضم الآية "51" ثلاث وحدات قول صريحة: سؤال الملك، وجواب النسوة، واعتراف امرأة العزيز. فعل ﴿قَالَ﴾ الأول يعود إلى الملك الذي استدعى النسوة؛ وصيغة ﴿قُلْنَ﴾ تجمع النسوة في نفي علمهن بسوء؛ ثم تفرد النص امرأة العزيز بفعل قول واسم ظاهر، لتتحمل الاعتراف. لا يحتاج تعيين الأصوات هنا إلى تقدير بعيد، لأن الأفعال ترسم الحدود، لكن كثرة الأقوال داخل آية واحدة تهيئ السؤال عما بعد خاتمتها: هل يستمر صوت المرأة، أم ينتقل الكلام إلى يوسف من غير تسمية؟

شرح ابن عاشور البناء بقوله: "جملة ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ﴾ مستأنفة استئنافًا بيانيًّا ...أي قال الملك للنسوة"[29]، وقال عن الجواب: "أي قالت النسوة عدا امرأة العزيز"، ثم جعل جملة ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ حكاية جواب آخر[30]. تكشف هذه القراءة أن النص يضبط الأصوات الثلاثة بإشارات ظاهرة، وأن غياب مثل هذه الإشارة قبل ﴿ذَلِكَ﴾ هو منشأ الخلاف.

ينتهي الاعتراف بجملتين: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾، وفيها إقرار بالفعل، و﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، وفيها تصديق ليوسف .وعند هذا الحد يمكن أن يتم كلام المرأة ثم يقدّر انتقال إلى يوسف، ويمكن أن يستمر كلامها فتشرح غرض اعترافها في الآيتين التاليتين .فالخلاف ليس في إمكان الوقف عند رأس الآية، بل في درجته وفي هوية المتكلم عند الابتداء بـ﴿ذَلِكَ﴾.

ثانيًا: قراءة انتقال الكلام إلى يوسف

حكى الداني توجيهًا يجعل تمام كلام المرأة عند ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، ثم قال: "فقال يوسف :﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾"[31]. وعرض ابن الأنباري هذا الاتجاه بتفصيل، فنسب الآية "52" إلى يوسف، ثم نقل اتجاهًا آخر يجعل الآيتين "52–53" من كلام امرأة العزيز لاتصالهما باعترافها، وصرّح بأنه لا يختار هذا القول[32]. وبهذا يقدم المصدر نفسه الرأيين، مع إعلان صاحبه اختياره، وهو ما يوجب الفصل بين النقل والترجيح.

وعند النحاس يتعلق الحكم بالخلاف؛ فقد ذكر أن ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ تمام على القول الذي ينسب اللاحق إلى يوسف، ثم بيّن أن الحكم يتغير على رأي من يجعل الكلام لامرأة العزيز[33].

ونقل كذلك أن الوقف على ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ كاف، وجعل ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ تامًّا عند الأخفش وأبي حاتم، ثم نسب ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ إلى يوسف[34].

تحتاج هذه القراءة إلى محذوف سردي بين الآيتين "51" و "52": إما أن رسول الملك عاد إلى يوسف وأخبره بنتيجة التحقيق، أو أن قول يوسف محكي من كلام سابق يفسر سبب طلبه .وهذا الحذف ممكن في السورة؛ فقد ثبت نظيره بين ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ ونداء يوسف. غير أن الفرق أن الانتقال السابق مؤيد بنداء صريح واستحالة اتحاد المكان، أما هنا فليس في أول الآية "52" فعل قول أو نداء، لذلك يحتاج الحذف إلى دعم من معنى الضمائر والغرض القصصي.

ويمثل الطبري اتجاه نسبة الكلام إلى يوسف؛ إذ فسر العبارة بمعنى أن رد الرسول وطلب التحقيق كانا "ليعلم أني لم أخنه في زوجته"[35]، وروى آثارًا عن ابن عباس وغيره تجعل ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ وما بعده من قول يوسف[36]. وقوة هذا الوجه أنه يصل الآيتين بطلب يوسف السابق :﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ﴾؛ فيعود اسم الإشارة إلى تثبته من البراءة، ويعود ضمير الغائب في ﴿لِيَعْلَمَ﴾ إلى العزيز.

كما أن قوله ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ يوافق موقف يوسف من العزيز الذي أكرم مثواه، ويجعل عبارة ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ تعليلًا لسلوكه. أما ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ فلا يلزم أن يكون اعترافًا بمراودة؛ فقد يكون نفيًا للعصمة الذاتية وردّ الفضل إلى رحمة الله .بهذا تتماسك القراءة على المستوى الأخلاقي، وإن احتاجت إلى انتقال محذوف في الصوت والمشهد.

ثالثًا: قراءة استمرار كلام امرأة العزيز

ذهب اتجاه آخر إلى أن المتكلمة في الآيتين هي امرأة العزيز .قال ابن عاشور: "ظاهر نظم الكلام أن الجملة من قول امرأة العزيز، وعلى ذلك حمله الأقل من المفسرين"[37]. ويعرض الأشموني الوجهين على نحو متوازن؛ فيجعل الوقف على ﴿الصَّادِقِينَ﴾ تامًّا عند من نسب اللاحق إلى يوسف، وحسنًا عند من أبقاه من كلام المرأة، وينفي الوقف التام على بعض توجيهات التقديم والتأخير[38]. معيار هذا الاتجاه هو الاتصال؛ فآخر متكلم مصرّح به هو المرأة، ولم يرد فعل قول جديد يخرج الكلام عنها.

ويتقوى هذا الوجه بمرجع اسم الإشارة؛ فأقرب مذكور صالح هو اعترافها: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ﴾ وتصديقها ليوسف. وقولها" ذلك "يشير إلى هذا الإقرار الذي صدر منها في مجلس الملك. أمّا في قراءة يوسف فيعود اسم الإشارة إلى طلب التحقيق المذكور قبل عدة آيات، وهو مرجع صحيح معنًى لكنه أبعد لفظًا. وقاعدة القرب ليست حاسمة، إلا أنها تقلل كلفة التقدير حين لا يعارضها تصريح.

ينسجم ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ مباشرة مع اعتراف المرأة بالمراودة؛ فهي لا تدعي البراءة الكاملة حين تنفي الخيانة التامة، بل تستدرك بأن النفس أمارة بالسوء. ويقوم التدرج على اعتراف، ثم بيان غرضه، ثم نفي تزكية النفس، ثم رجاء المغفرة. أمّا نسبته إلى يوسف فتُحمل على نفي الاستقلال بالعصمة ورد الفضل إلى رحمة الله؛ وهو معنى صحيح، لكنه يحتاج إلى وصل القول بطلب التحقيق السابق.

ولا يمنع من هذا الوجه قولها ﴿رَبِّي﴾؛ فلفظ الرب مشترك في خطاب المؤمنين، ولا يختص بيوسف .كما أن قولها ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ لا يعني نفي المراودة التي اعترفت بها، بل يمكن أن يفرّق بين القصد أو المراودة وبين وقوع الفعل، أو بين موقفها الأول وصدقها في التحقيق .هذه التفصيلات محل نقاش، لكنها لا تفرض انتقال القائل.

رابعًا: الوقف بوصفه نتيجة للخلاف لا منشأه

تكشف نصوص ابن الأنباري والداني والنحاس والأشموني أن تحديد القائل يسبق تصنيف الوقف منطقيًّا. فمن نسب ﴿ذَلِكَ﴾ إلى يوسف جعل ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ نهاية كلام المرأة، ثم استأنف صوت يوسف؛ ومن أبقى الكلام للمرأة لم ير في رأس الآية حاجزًا بين قائلين. أمّا السجاوندي فلم يضع رمزًا عند ﴿الصَّادِقِينَ﴾ أو ﴿الْخَائِنِينَ﴾ في سياق الموضع، ووضع رمز الجواز عند ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ لعلة حذف المتعلَّق[39]. ويمنع هذا التنوع اتخاذ علامة واحدة حجة قاطعة على نسبة الكلام.

والقرائن المستقلة موزعة. قراءة يوسف تستند إلى طلبه السابق بالتحقيق، وإلى ملاءمة الخيانة لعلاقته بالعزيز، وإلى تراث تفسيري مبكر واسع. وقراءة المرأة تستند إلى قرب المتكلم، وغياب فعل قول جديد، وقرب مرجع اسم الإشارة، والمناسبة المباشرة لعبارة عدم تبرئة النفس. لا توجد صيغة خطاب مذكر أو مؤنث تحسم النسبة؛ فضمائر المتكلم تصلح للاثنين، وضمير الغائب في ﴿أَخُنْهُ﴾ يمكن أن يعود إلى العزيز في الحالين.

يمكن للأداء أن يمثل كلا الوجهين، لكنه لا يرجح بينهما .فعلى قراءة يوسف تُجعل سكتة بيّنة بعد ﴿الصَّادِقِينَ﴾ ويُستأنف ﴿ذَٰلِكَ﴾ بوصفه جوابًا عن سبب التثبت، مع تقدير انتقال الخبر إلى السجن أو حكاية قول سابق. وعلى قراءة المرأة يكون الوقف أخف، ويستأنف اسم الإشارة تعليلًا للاعتراف. هذه المرونة تثبت أن الوقف أداة إظهار للوجه المختار، لا جهازًا آليًّا لاكتشاف وجه واحد.

خامسًا: الموازنة والترجيح المقيّد

تميل قرائن الاتصال المحلي إلى استمرار كلام امرأة العزيز في الآيتين :"53–52" فهي آخر قائل مصرّح به، ولا توجد علامة انتقال ظاهرة، واسم الإشارة أقرب إلى اعترافها، وعبارة عدم تبرئة النفس تلائم بنية ذلك الاعتراف. وهذه قرائن سياقية ولفظية سابقة على الأداء؛ لذلك لا يُجعل الوقف سبب الترجيح، بل صورةً للقراءة الناتجة عنه.

في المقابل، تستند قراءة يوسف إلى طلبه السابق بالتحقيق، وإلى ملاءمة الخيانة لعلاقته بالعزيز، وإلى آثار تفسيرية مبكرة واسعة. كما تفسر لماذا امتنع عن الخروج قبل ظهور البراءة .ولهذا لا توصف بالضعف؛ إنما تزيد كلفتها المحلية لأنها تحتاج إلى انتقال سردي محذوف لا يحمل أول الآية علامة صريحة تماثل نداء ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ في الموضع السابق.

والترجيح هنا مقيد بحدود التحليل المحلي، لا حكمًا بإبطال الاتجاه الآخر .فقد قرأ الاتجاه القديم الوحدة في ضوء سؤال: لماذا لم يخرج يوسف فورًا؟ وقرأ اتجاه استمرار كلام المرأة الوحدة في ضوء سؤال: ماذا قالت بعد انكشاف الحق؟ ويكشف اختلاف السؤالين سبب اختلاف موضع الوقف؛ لذلك تُعرض أدلة القولين واعتراضاتهما قبل اختيار الوجه الأقرب إلى ظاهر الاتصال.

سادسًا: أثر الخلاف في تعيين المخاطَب ومرجع الضمير

لا يقف أثر النسبة عند اسم القائل .على قراءة يوسف يكون المخاطَب المفهوم أو المقصود بالعلم هو العزيز، ويشير ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى طلب التثبت، ويصبح الكلام دفاعًا أخلاقيًّا من يوسف عن أمانته. وعلى قراءة المرأة يكون المقصود بالعلم زوجها أيضًا في الأظهر، لكن اسم الإشارة يعود إلى اعترافها، ويصبح الكلام توبةً وتحديدًا لمسؤوليتها. اتفق الوجهان في شخص الغائب المحتمل، واختلفا في الفعل الذي يراد أن يعلمه وفي موقع القول داخل الحبكة.

أما لفظ ﴿بِالْغَيْبِ﴾ فيتغير ظله الدلالي. إن كان القائل يوسف، فالمعنى أنه لم يخن العزيز حال غيبته عنه وفي بيته. وإن كانت القائلة المرأة، فالمعنى أنها صدقت في غيبة يوسف أو لم تقع في الخيانة الكاملة في غيبة زوجها، على تفصيل المفسرين. يبين ذلك أن تعيين القائل يعيد توزيع الظروف والضمائر، فلا يكون خلافًا اسميًّا لا ثمرة له. ومن هنا صدق عنوان البحث في جعل الوقف بابًا إلى تعيين أطراف الخطاب وآثار النسبة.

ويختلف مقام جملة ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ تبعًا لذلك .في صوت يوسف هي تقرير لعناية الرب التي عصمته مع عدم تزكية النفس، وفي صوت المرأة هي رجاء يعقب الاعتراف .كلا المعنيين صحيح في ذاته، لكن الثاني ينسجم مع حركة التوبة داخل كلامها، والأول ينسجم مع تربية يوسف وتواضعه. لا يحسم الاشتراك العقدي النسبة؛ بل يؤكد ضرورة النظر في البناء القريب قبل الاستئناس بملاءمة عامة للشخصية.

المبحث الرابع: ضوابط قراءة الانتقال في ضوء التطبيق

أولًا: اجتماع القرائن قبل إصدار حكم الوقف

تكشف التطبيقات أن قوة الحكم تتناسب مع عدد القرائن المستقلة .ففي الآية "29" اجتمع النداء والتذكير والتأنيث، فثبت انتقال المخاطَب قبل النظر في الأداء .وفي الآيتين "45–46" اجتمع فعل الإرسال والنداء وتغيّر المكان، فثبت المشهد المحذوف. أمّا الآيات "51–53" فغابت علامة صرفية فاصلة وتعارض قرب المتكلم مع رابط سابق، فصار تعيين القائل محل اجتهاد .ولا يجوز تسوية هذه الحالات في درجة واحدة لمجرد وجود وقف فيها.

والضابط الأول هو: لا يُستدل بالوقف على قائل جديد حتى توجد قرينة مستقلة من فعل قول، أو صيغة خطاب، أو استحالة مقامية، أو رابط قصصي قوي. فإذا لم توجد، بقي استمرار آخر متكلم مصرّح به أصلًا إجرائيًّا، من غير أن يُلغى احتمال الحذف إذا قام عليه دليل معتبر.

ثانيًا: التفريق بين أثر السياق وأثر الوقف والأداء

يحدد السياق هوية المشهد وتعاقبه، وتحدد الصيغ والضمائر علاقات القائل والمخاطَب، ثم يجسد الوقف الحد الناتج في السماع، وتساعد النبرة على إبراز النداء أو الاستئناف .ففي الآية "29" أثبتت الصيغة تغيّر المخاطَب، وفي الآيتين "45–46" أثبت السياق والنداء تغير المشهد، وفي

الآيتين "52–53" ظل الوقف تابعًا للخلاف التفسيري. وبذلك لا يُنسب إلى الأداء ما تولد من السياق أو التركيب.

ويُسأل في كل موضع: من يتكلم؟ ولمن يتكلم؟ وأين ومتى يقع القول؟ ثم يُسأل: ماذا أضاف الوقف إلى إدراك هذه العلاقات؟ وقد تتحد إجابتان وتتغير الثالثة؛ فالعزيز في الآية "29" هو القائل في الأمرين، والناجي في الآيتين"45–46" هو القائل في المجلس والسجن، بينما يتغير المخاطَب والمقام .وهذه الأسئلة تمنع العبارة العامة :"الوقف يغيّر المعنى " من غير بيان وجه التغيير ومصدره.

ثالثًا: الحذف السردي لا يُقاس بمجرد الإمكان

يثبت موضع ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ أن السورة تحذف مراحل كاملة إذا دل عليها الانتقال؛ فهناك فعل يطلب حركة، ثم نداء لا يمكن أن يقع إلا بعد إنجازها. أمّا بين الآيتين "51" و "52"فلا يوجد في أول الكلام ما يصرح بوصول الخبر إلى يوسف. لذلك لا يكفي إمكان الحذف لإثبات كل انتقال محتمل، بل يجب تعيين العلامة التي تحمل المحذوف.

ويؤثر تقدير الحذف في درجة الوقف لا العكس؛ فسكتة التمام بعد ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ تلائم انتقالًا دل عليه فعل الإرسال والنداء، أمّا جعل الوقف تامًّا بعد ﴿الصَّادِقِينَ﴾ على قراءة يوسف فيعتمد رابط طلب التحقيق البعيد .كلا الوجهين ممكن، لكن قوة الدليل السياقي مختلفة.

رابعًا: منزلة أقوال أئمة الوقف

تمثل نصوص ابن الأنباري والداني والنحاس والسجاوندي والأنصاري والأشموني مادة أصيلة، لكنها لا تجتمع دائمًا على درجة واحدة .وقد ظهر في الآية "29" اختلاف التام والحسن، وفي الآية "45"اختلاف التام والكافي والحسن مع سكوت السجاوندي عن الرمز، وفي موضع الخلاف اختلف الحكم تبعًا لنسبة القائل. والأمانة العلمية تقتضي نقل القول وصفحته وعلته، وعدم تحويل اختيار مؤلف إلى إجماع.

وتحفظ هذه الكتب تاريخ تلقي البنية الخطابية، لكنها لا تمنع النظر في النظم والسياق .ووظيفة الباحث أن يسجل الحكم، ويستخرج فرضيته التفسيرية، ثم يختبرها بالقرائن المستقلة، ويعرض ما يخالف اختياره قبل إعلان الترجيح.

خامسًا: الوقف بين الأداء والتفسير

يعمل الوقف في اتجاهين :يسبق الفهمُ الأداءَ حين يدرك القارئ تغير المخاطَب أو يختار نسبة القول، ثم يسبق الأداءُ فهمَ السامع حين تجسد السكتة ذلك الحد .وهذه العلاقة لا تجعل النبرة أصلًا للمعنى؛ فالأداء الصحيح تابع للقرائن اللفظية والسياقية ومبين لها.

وبناء عليه، لا ينبغي للمصحف التعليمي أو التلاوة الموجهة أن تعرض العلامة من غير تفسير في المواضع التي تمس نسبة الكلام، كما لا ينبغي للبحث التفسيري أن يذكر الخلاف في القائل ثم يهمل أثره في الأداء. والجمع المنضبط بين المستويين يحفظ المعنى ويمنع المبالغة في الوظيفة الصوتية.

خلاصة الدراسة التطبيقية

يجمع الجدول الآتي مواضع الدراسة ونتائجها، مع الفصل بين منشأ الدلالة ووظيفة الوقف في أدائها:

الموضع	حكم الوقف في المصادر	القائل والمخاطَب	الأثر الدلالي	وجه الترجيح ومنشأ الدلالة
﴿عَنْ هَذَا﴾ "يوسف: 29"	تام عند الداني وابن الأنباري والنحاس؛ سكتة عدول عند السجاوندي؛ حسن عند الأشموني.	القائل: العزيز. المخاطَب: يوسف، ثم امرأة العزيز.	فصل التكليفين وإظهار تحول جهة الخطاب.	التذكير والتأنيث ونداء يوسف هي الأصل؛ والوقف يجسد التحول في السماع.

﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ "يوسف: 45"	تام، وقيل كاف عند الداني؛ حسن عند ابن الأنباري؛ تام عند الأنصاري والأشموني؛ لا رمز صريح عند السجاوندي.	القائل: الناجي في الموضعين. المخاطَب: أهل المجلس، ثم يوسف.	إظهار انتقال المكان والزمن والمخاطَب مع ثبات القائل.	فعل الإرسال والنداء واستحالة اتحاد المقام تثبت الحذف؛ والوقف يمثله.
﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ "يوسف: 51"	تام على نسبة اللاحق إلى يوسف؛ حسن أو غير تام على استمرار كلام المرأة.	القائل بعده: يوسف على قول، وامرأة العزيز على قول. المقصود بالعلم: العزيز في الأظهر.	يحدد نهاية الاعتراف أو استمرارَه، ويغير مرجع ﴿ذَلِكَ﴾ ووظيفة الكلام.	قراءة يوسف تسندها الآثار وطلب التحقيق؛ وقراءة المرأة يسندها قرب المتكلم وغياب علامة الانتقال.
﴿الْخَائِنِينَ﴾ "يوسف: 52"	كاف أو تام في بعض التوجيهات؛ ولا يستقل حكمه عن نسبة المتكلم.	القائل تابع للقول المختار؛ والمخاطَب غير مصرح به مباشرة.	يفصل تعليل البراءة أو الاعتراف عن جملة عدم تبرئة النفس.	السياق ومرجع الضمائر يسبقان الأداء؛ والوقف نتيجة للوجه التفسيري.

الخاتمة

خلص البحث من تحليل المواضع الثلاثة إلى أن الوقف والابتداء عنصران مفسران لبنية الخطاب في سورة يوسف، وأن قيمتهما تختلف باختلاف القرائن السابقة عليهما .ويمكن إجمال أهم النتائج فيما يأتي:

1- لا ينشئ الوقف هوية القائل أو المخاطَب من فراغ؛ بل يجسد حدًّا تثبته أو ترجحه الصيغة والسياق ومرجع الضمير.

2- يثبت انتقال المخاطَب في الآية "29" بصيغتي التذكير والتأنيث، ويبرزه الوقف على ﴿هَذَا﴾؛ وقد تراوحت أحكام المصادر فيه بين التام والحسن.

3- يثبت الانتقال المشهدي بعد ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ بفعل الإرسال ونداء يوسف واستحالة اتحاد المكان، ويأتي الوقف تمثيلًا سمعيًّا لهذا الحذف السردي.

4- لم تتفق كتب الوقف على درجة واحدة عند ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾؛ فورد التام والكافي والحسن، وسكت السجاوندي عن وضع رمز صريح في الموضع.

5- تتعدد الأقوال في نسبة الآيتين"53-52" ؛ فنسبهما اتجاه معتبر إلى يوسف، وأبقاهما اتجاه آخر من كلام امرأة العزيز، ولكل منهما قرائن واعتراضات.

6- تميل قرائن الاتصال المحلي إلى استمرار كلام امرأة العزيز، لكن هذا الترجيح مقيد بظاهر السياق ولا يبطل قوة المأثور في نسبة الكلام إلى يوسف.

7- حكم الوقف في موضع الخلاف نتيجة للترجيح التفسيري ووسيلة لإظهاره، ولا يصح اتخاذه دليلًا دائريًّا لإثبات النسبة التي بُني عليها.

8- الأداء الصوتي عنصر مساعد؛ فلا يقدم على فعل القول وصيغة الخطاب ومرجع الضمير وتعاقب المكان والزمان.

9- وسّعت المقارنة مدوّنة المصادر المتخصصة، وكشفت أن اختلاف درجات الوقف يسجل اختلاف جهة النظر إلى استقلال التركيب واتصال المعنى.

ويوصي البحث بإعداد فهرس مقارن يربط مواضع انتقال الأصوات في القصص القرآني بأحكام كتب الوقف وفرضيات القائل والمخاطَب، ودراسة أثر اختلاف علامات المصاحف في تلقي هذه المواضع، وتطبيق المصفوفة المقترحة على سور قصصية أخرى؛ للتحقق من صلاحيتها خارج سورة يوسف.

الهوامش:

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمّان، ط1، 1422هـ/2001م، ص7.

(2) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص8.

(3) زكريا بن محمد الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دار المصحف، دمشق، ط2، 1405هـ/1985م، ص2.

(4) محمود خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م، ص2–3.

(5) محمد بن محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 225/1.

(6) نورة بنت سليمان الجبر، وخلود عبد العزيز المشعل، «أقوال الإمام محمد بن عيسى المقرئ (ت253هـ) في الوقف والابتداء (من سورة يوسف إلى سورة الحجر): جمعًا ودراسة»، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، مج43، ع43، 2024م، ص2769–2846.

(7) أحمد عبد الرحمن الملاد، وأحمد خالد شكري، «الموصول لفظًا المفصول معنى في سورة يوسف عليه السلام: مواطنه وضوابطه وأثره على المعنى»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، مج27، ع2، 2019م، ص313–343.

(8) القرآن الكريم: يوسف: 29.

(9) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص104.

(10) أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ/1971م، 721/2.

(11) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، القطع والائتناف، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1413هـ/1992م، ص332.

(12) محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1415هـ/1994م، 597/2–598.

(13) أحمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2008م، 193/1.

(14) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 265/12–266.

(15) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 265/12–266.

(16) القرآن الكريم: يوسف: 45.

(17) القرآن الكريم: يوسف: 46.

(18) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص104.

(19) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 722/2–723.

(20) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص41.

(21) الأشموني، منار الهدى، 193/1–194.

(22) النحاس، القطع والائتناف، ص333.

(23) السجاوندي، علل الوقوف، 600/2–601.

(24) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 284/12.

(25) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 284/12.

(26) القرآن الكريم: يوسف: 51.

(27) القرآن الكريم: يوسف: 52.

(28) القرآن الكريم: يوسف: 53.

(29) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 289/12.

(30) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 289/12.

(31) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص104.

(32) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 723/2–725.

(33) النحاس، القطع والائتناف، ص333.

(34) النحاس، القطع والائتناف، ص334.

(35) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م، 207/13–215.

(36) الطبري، جامع البيان، 207/13–215.

(37) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 292/12–295.

(38) الأشموني، منار الهدى، 194/1.

(39) السجاوندي، علل الوقوف، 601/2.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم" ت328 هـ"، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ/1971م.

2- ابن الجزري، محمد بن محمد" ت833 هـ"، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

3- ابن عاشور، محمد الطاهر" ت1393 هـ"، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

4- الأشموني، أحمد بن عبد الكريم" ت نحو1100 هـ"، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2008م.

5- الأنصاري، زكريا بن محمد" ت926 هـ"، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دار المصحف، دمشق، ط2، 1405هـ/ 1985م.

6- الجبر، نورة بنت سليمان؛ والمشعل، خلود عبد العزيز، "أقوال الإمام محمد بن عيسى المقرئ "ت253 هـ "في الوقف والابتداء" من سورة يوسف إلى سورة الحجر :"جمعًا ودراسة"، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، مج43، ع43، 2024م.

7- الحصري، محمود خليل" ت1400 هـ"، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ/ 2002م.

8- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد" ت444 هـ"، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمّان، ط1، 1422هـ/ 2001م.

9- السجاوندي، محمد بن طيفور" ت560 هـ"، علل الوقوف، تحقيق محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1415هـ/ 1994م، 3أجزاء.

10- الطبري، محمد بن جرير" ت310 هـ"، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.

11- الملاد، أحمد عبد الرحمن؛ وشكري، أحمد خالد، الموصول لفظًا المفصول معنى في سورة يوسف عليه السلام: مواطنه وضوابطه وأثره في المعنى، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، مج27، ع2، 2019م، ص343-313.

12- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد" ت338 هـ"، القطع والائتناف، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1413هـ/ 1992م.